■ تقارير علمية ■

# الأمن الغذائى العربى
# القاهرة : ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢

عرض: حنان رجائى*

فى الوقت الذى تتسابق فيه الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الناشئة على قيادة ثورة الاتصالات وصناعة المعلومات، وفى ظل التحولات والتوجهات السريعة التى يعيشها العالم، نجد أن وطننا العربى مازال يواجه تحديات من نوع أخر مختلف تماماً، لعل أخطرها مشكلة الفجوة الغذائية والناجمة عن الارتفاع المستمر فى تكاليف الواردات الغذائية العربية، والتى وصلت إلى حوالى ٢٠ مليار دولار سنوياً حسب بيانات التقرير الاستراتيجى العربى الموحد ويأتى هذا رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد زراعية هائلة يمكنها أن تحقق من خلالها الاكتفاء الذاتى المنشود من الغذاء، وتتمكن من تصدير كميات كبيرة منه، إلا أن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل العربى فى مجال توفير الأمن الغذائى مازالت محدودة جداً، الأمر الذى يشير إلى ارتفاع وتعاظم الفجوة الغذائية، وبالتالى ارتفاع أعداد من يعيشون تحت خط الفقر فى عالمنا العربى .

من هذا المنطلق عقدت الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى مؤتمرها العاشر فى الفترة من ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان "الأمن الغذائى العربى" والذى ركز من خلال جلساته على المحاور التالية :-

١- الطلب الحالى والمستقبلى على الغذاء فى العالم العربى .

٢- إنتاج الغذاء فى الوطن العربى .

*د. حنان رجائى عبد اللطيف - خبير بمركز دراسات الاستثمار وتقييم وادارة المشروعات - معهد التخطيط القومى.

٣- الموارد الزراعية العربية ( المائية ، الأرضية ، البشرية ) ، ومدى كفايتها لانتاج الغذاء .

٤- تكنولوجيا انتاج الغذاء فى العالم العربى .

٥- استراتيجيات المخزون الغذائى العربى .

٦- التكتلات الاقتصادية والأمن الغذائى العربى .

٧- الاستثمارات العربية والأمن الغذائى العربى .

٨- الاقتصاد السياسى للأمن الغذائى العربى .

وقد تضمن المؤتمر أربع جلسات رئيسية بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية. دارت الجلسة الأولى حول موضوع " الأمن الغذائى العربى، الوضع الراهن " حيث قدمت فيها مجموعة من الأوراق البحثية جاءت أولاها بعنوان " **فجوة عرض الغذاء فى الأقاليم العربية مقاربات اقتصادية معاصرة** " وقدمها د/ سالم توفيق النجفى .

أشارت الورقة إلى أن فجوة العرض من الغذاء فى الأقاليم العربية تعكس مجموعة من المتغيرات أهمها الإمكانات الموردية المتاحة ونمط توزيعها التنافسى، والتقانة الزراعية ومستوى تأثيرها، فضلاً عن نمط السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها .

كما أشارت إلى أن فجوة العرض المحلى للغذاء فى اقليم المشرق العربى قد بلغت حوالى ٣,١١ مليار دولار فى مطلع عقد الثمانينات انخفضت بما نسبته ٦٢,٣٪ عام ٢٠٠٠ وأن هذه الفجوة قد تأثرت بعدة عوامل من أهمها:-

- الأهمية النسبية للصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى .
- عدد السكان .
- الأسعار العالمية للقمح .
- الناتج المحلى للاقليم .

وتوقعت الدراسة أن يحقق الإقليم فائضاً من الغذاء قدرت قيمته بنحو ١,٦٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠ .

ومن ناحية أخرى توقعت الورقة اتساع فجوة العرض من الغذاء فى اقاليم الخليج العربى والمغرب العربى و الإقليم الأوسط، حيث أرجعت ذلك إلى عدم تمتع هذه المجموعة من البلدان بأية ميزة نسبية واضحة فى إنتاج الغذاء، وذلك للقيود الموردية المتمثلة فى الأراضى الزراعية ومياه الرى التى يواجهها انتاج الغذاء حيث تصنف هذه البلدان بأنها "تحت خط الفقر المائى "

أما الورقة الثانية فقدمت من كل من د/ إيناس السيد صادق ود/ أكرم ابراهيم على بعنوان **"دراسة تحليلية لمفهوم الأمن الغذائى العربى فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة"** والتى اشارا فيها إلى أن مفهوم الأمن الغذائى العربى يقوم على ثلاث ركائز أساسية متكاملة للسلع الغذائية تتمثل فى :-

١- الوفرة : بمعنى ضمان زيادة الانتاج المحلى أو الاكتفاء الذاتى بصورة آمنة .

٢- الاستقرار: بمعنى توافرها طول الوقت وتدفق الإمدادات دون التعرض لتقلبات حادة .

٣- ضمان الحصول عليها : بمعنى أن تكون فى متناول الجميع .

وفى هذا السبيل اكدا على أن تحقيق الأمن الغذائى العربى يتطلب العمل على التوازن بين مفهوم الاكتفاء الذاتى الذى يعنى قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد على الموارد والامكانيات الذاتية فى إنتاج احتياجاته الغذائية محلياً فى المقام الأول ، وتصدير السلع عالية القيمة النقدية لتدعيم وتحسين مستويات الغذاء، حيث إنهما أسلوبان متكاملان ولا يمكن اعتبار أحدهما بديلاً عن الآخر .

كذلك نوهت الورقة إلى أن توفير الغذاء بكمية كافية لم يعد مؤشراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائى، بل يتطلب ذلك أيضاً احتوائه على محتوى غذائى واف باحتياجات الجسم، علاوة على كونه آمناً للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر والضرر وألا يكون مهدداً للبيئة أو يزيد من مشاكل التلوث البيئى .

أما الجلسة الثانية فقد جاءت بعنوان " الموارد الزراعية العربية " حيث قدمت فيها مجموعة من الأوراق البحثية الأولى ركزت على " **الموارد المائية فى الوطن العربى**" وقدمها أ.د/ إمام الجمسى، الذى أشار إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد العربى من المياه من حوالى ١٠٩٠ متر مكعب عام ١٩٩٥ إلى نحو ٩٩٠ متر مكعب عام ١٩٩٤، وهذا يعنى دخول العالم العربى حزام الفقر المائى فى خلال خمسة أعوام فقط، كما أن عدداً محدوداً من الأقطار العربية هو الذى مكنته موارده المائية من

البقاء خارج حزام الفقر المائى مثل العراق، ولبنان والمغرب وعمان ومصر حتى عام ١٩٩٥ ، إلا أن هذه الدول أصبحت على حافة خط الفقر المائى باستثناء العراق،كما أن لبنان تتعرض مياهه عملياً للسرقة من إسرائيل، ومن ثم فهو يعانى من نقص شديد فى المياه المتاحة له لاستخدامها فى أغراضه.

ونوهت الورقة إلى أن كفاءة استخدام مياه الرى فى العالم العربى ضعيفة للغاية وأن هناك حاجة ماسة لاعادة النظر فى طريقة وأسلوب ونمط توزيع المتاح من المياه العربية على أنشطة الانتاج الممكنة والتى تتيح تحقيق أكبر عائد فى الحاضر والمستقبل.

كما قدم كل من " ناصر العولقى وشبير الحرازى " ورقة بعنوان ( **واقع ومستقبل نصيب الفرد من الغذاء فى اليمن** )، تركز موضوعها على محدودية الموارد الطبيعية فى اليمن من أرض ومياه، وصعوبة زيادتها واستمرار الزيادة السكانية فى النمو مما يعنى استمرار اعتماد اليمن على العالم الخارجى فى سد الاحتياجات السكانية المتزايدة من الغذاء، ونتيجة لانخفاض الدعم أو تلاشيه الذى كان يقدم قبل سياسات الإصلاح الاقتصادى الأمر الذى أدى إلى الانخفاض المتواصل فى متوسط نصيب الفرد من الغذاء وعلى وجه الخصوص من الحبوب والقمح .

ونادت الورقة بأهمية تشجيع التوسع الزراعى فى المناطق الساحلية وذلك لتوفر المياه الجوفية على بعد أمتار قليلة، بالإضافة إلى سهولة إمكانية استخدام الميكنة بالمقارنة بالمدرجات على سفوح الجبال، وتصنيف الأراضى الزراعية وفقاً للجدارة الإنتاجية وخواصها الطبيعية، حيث يؤدى ذلك إلى استغلال الأراضى الزراعية المتميزة وتوجيه الاستثمارات اليها .

أما أ/ عبد الرازق الكبيسى فقدم ورقة بحثية بعنوان " **سياسات الأمن الغذائى فى دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** " تناول فيها الاسهامات المختلفة التى قامت بها مختلف أجهزة جامعة الدول العربية وغيرها من المؤسسات والمنظمات الانمائية العربية من دراسات واجتماعات وندوات ومؤتمرات وذلك فى مجال التكامل الزراعى العربى من أجل دفع العمل العربى المشترك فى مجال الأمن الغذائى ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا عن طريق التكامل الزراعى بين الدول العربية وأنه لابد من توجيه الجهود وتركيزها فى مجالات التنسيق الاقتصادى لكل مكوناته من زراعة وصناعة ونقل ومال .

وكانت ورقة أ.د/ صلاح على صالح فضل الله بعنوان " **التكامل والتعاون العربى والأمن**

**الغذائى العربى**" استعرض فيها الموارد والامكانيات التى يتمتع بها العالم العربى والوضع الراهن للتعاون الاقتصادى العربى .

وعن أفاق التعاون الاقتصادى الزراعى العربى وممكناته أشار إلى أن الدول العربية تمتلك مجتمعة مقومات التكامل الاقتصادى فيما بينها فى مختلف المجالات الاقتصادية، وخاصة فى مجال الزراعة ( من موارد أرضية ومائية وبشرية ) بالإضافة إلى ما تملكه من قدرات وطاقات مالية ضخمة ،إلا أن هذا الكم من الموارد إنما يحتاج إلى تنسيق وإدارة جيدة تعمل على الوصول إلى تحقيق الكفاءة القصوى لاستغلال تلك الموارد فى إطار موحد ، حيث يستدعى ذلك ضرورة إعادة النظر فى استراتيجيات التنمية الزراعية الراهنة فى البلدان العربية، وتنسيق السياسات الزراعية القطرية فى إطار موحد يضمن الاستغلال الكامل والأمثل لهذا الكم من الموارد الزراعية العربية، ولن يتم ذلك (كما ترى الدراسة) إلا من خلال التحرك الجماعى على محورين تكاملين رئيسيين بالتوازى مع بعضهما البعض وهما :-

**المحور الأول** : ويقوم على مبدأ الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة حالياً فى بعض الدول العربية سواء فى المتاح لديها من الموارد الزراعية أو فى كفاءة انتاجها لسلعة أو أكثر من السلع والمنتجات الزراعية .

**المحور الثانى** : ويقوم على أساس العمل على تشجيع إقامة المشروعات الزراعية المشتركة بين الدول العربية وبعضها ، خاصة ذات الحدود المشتركة باعتبار أن هذه المشاريع المشتركة تعد نموذجاً اقتصادياً أمثل يمكن به اقامة تعاون وتكامل بين الدول العربية وبعضها بغض النظر عن أى خلاف فى نظمها السياسية، فضلاً عما تمتاز به هذه المشروعات من قدرتها على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير فى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف من ناحية أخرى .

وعن مدى كفاية الموارد الأرضية الزراعية لانتاج الغذاء " قدمت د/ نجوان سعد الدين ورقتها البحثية والتى جاءت تحت عنوان " **الموارد الأرضية الزراعية ومدى كفايتها لانتاج الغذاء** " استعرضت فيها الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة بالوطن العربى " وذلك للوقوف على مدى كفايتها لانتاج الغذاء وسد الاحتياجات العربية منه بالإضافة إلى مجالات استخدام هذه الموارد ومصادرها، وقد وضعت الدراسة سيناريوهين لتقدير نصيب الفرد من الانتاج النباتى أشارت من خلالهما إلى وجود

عجز فى الإنتاج النباتى والحبوب والبقوليات ، والفاكهة ، فى حين يوجد فائض فى انتاج البذور والمحاصيل السكرية، والخضر على المستوى العربى، الأمر الذى يقتضى ضرورة التوسع فى زراعة محاصيل الحبوب والبقوليات وإمكانية التجارة البينية بين الدول العربية فى المنتجات ذات الفائض الإنتاجى. كذلك أوضحت الدراسة وجود عجز فى الإنتاج الحيوانى على مستوى الوطن العربى، فى حين تبين تغطية الإنتاج السمكى للاحتياجات منه ووجود فائض يمكن تصنيعه أو تصديره، وأوصت الورقة بضرورة توخى الدقة فى جمع البيانات عن الموارد الطبيعية بالوطن العربى وتبادلها بين الدول العربية، مع توحيد طرق جمع وقياس البيانات، والتوسع فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الإنتاج ( نباتى - حيوانى - سمكى) ، ومحاولة تغيير بعض الأنماط الغذائية بهدف تغطية العجز فى إنتاج بعض الأنواع والأصناف من الغذاء .

أما عن "**الأبعاد السياسية للأمن الغذائى العربى**" فقد قدم د/ عزت ملوك قناوى ورقته البحثية والتى استهدفت التعرف على أهم التحديات التى تواجه الأمن الغذائى العربى، مستعرضا فى البداية مفهوم الأمن الغذائى العربى من وجهة نظر العديد من المنظمات الدولية مثل "المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ( الفاو ) والبنك الدولى ،ثم تطرقت لاستعراض الأبعاد المختلفة لمشكلة الغذاء فى العالم العربى، فعلى الجانب الاقتصادى تمثلت هذه الأبعاد فى :-

١- الانخفاض فى كمية الإنتاج : حيث ينخفض المتوسط السنوى لانتاج الأرض فى المنطقة العربية بالمقارنة بالمستوى العالمى لها.

٢- مدى قدرة الإنتاج الزراعى على مواجهة الزيادة السكانية غذائياً .

٣- تزايد معدلات الاستهلاك.

٤- التحديث الانتاجى .

٥- الأسعار ودرجة استقرارها، الاستثمار الزراعى ، إعادة تخصيص الموارد .

أما من ناحية الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الغذاء فقد أوردتها الدراسة فى :-

١ - التزايد المستمر فى السكان.

٢- إنخفاض مستوى الدخل .

٣ - عدم احتواء الغذاء على العناصر الضرورية .

كذلك فهناك الأبعاد السياسية الدولية والإقليمية لمشكلة الغذاء ، حيث أشارت الورقة إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية فى استخدامها لصفقات القمح فى الضغط السياسى الدولى بصفتها المورد الرئيسى لسوق الحبوب العالمية ، وذلك مع عدة دول .

كما أشارت إلى ما تلجأ اليه الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الحالى من رفضها لتقديم المنحة الإضافية لمصر وربط هذه المنحة بقضايا داخلية، مما يعنى محاولات التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد ,هذا بجانب تعرض بعض الدول العربية لضغوط سياسية من قبل الدول الكبرى، أدت إلى فرض حصار اقتصادى على هذه الدول ( ليبيا، العراق ، السودان ) وما ترتب على هذا الحصار من معاناة اقتصادية ونفسية .

ومن ناحية أخرى فقد نوهت الدراسة إلى غياب البعد البيئى عن السياسات الزراعية القطرية العربية، مشيرة إلى ما أدت اليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية .

كما أرجعت الدراسة أهم أسباب أزمات الغذاء فى العالم العربى إلى ظهور اختلالات سوقية فى المعروض من السلع الغذائية فى بعض الدول العربية نتيجة غياب الضوابط التى كان ينبغى أن تصاحب سياسة التحرر الاقتصادى، مما أدى إلى اتجاهات تضخمية فى بعض هذه البلاد نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية بها، حيث تمثلت هذه الاختلالات فى العزوف عن سياسة التركيب المحصولى بعد اطلاق حرية الزراعة كجزء هام من سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية، بالاضافة إلى ترك الحرية لمصدرى المنتجات الزراعية دون ضوابط أو حدود معينة ، مما أدى إلى التحول فى سياسة المصدرين إلى الاعتماد على عقود الزراعة وتخصيص مساحات شاسعة من الأراضى لزراعة محاصيل معينة للتصدير حيث أدى ذلك إلى انخفاض المعروض من هذه المنتجات فى الأسواق المحلية.

أما الجلسة الثالثة فقد جاءت بعنوان "**تطوير الانتاج الغذائى العربى**" حيث قدمت فيها مجموعة من الأوراق البحثية كانت الأولى بعنوان " الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى فى مصر ومدى كفايته للسكان " وقدمها كل من أد/ نبيه عبد الحميد ، د/ ابراهيم أحمد يوسف وانقسمت الورقة إلى جزئين اختص الأول منها بالتعرف على الإنتاج الزراعى الغذائى المحلى موضحة أن الإنتاج

الزراعى الغذائى المحلى ( نباتى، حيوانى، داجنى، سمكى ) يفى بحاجة السكان المصريين ويزيد عن احتياجاتهم بنحو ٣٣,٤٪ فيما يتعلق بالطاقة اللازمة للفرد، كما يزيد هذا الإنتاج بنحو ٩٥,٣٪ عن الاحتياجات الموصى بها من البروتين بينما لا يفى الإنتاج الزراعى من الدهون بحاجة السكان ويقل عن الاحتياجات الموصى بها بنحو ٣٦,٨٪ ، بينما استهدف الجزء الثانى التعرف على متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والدهون بالإضافة للتعرف على النمط الغذائى للفرد فى مصر، حيث أشارت الدراسة إلى انتشار ظاهرة السمنة بدرجة كبيرة خصوصاً فى المحافظات الحضرية مما يعنى زيادة فى معدلات احتمال الإصابة بالأمراض المصاحبة للسمنة مثل أمراض القلب والشرايين وارتفاع ضغط الدم .

وكانت الورقة الثانية بعنوان " **مشكلات الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبى** " مقدمة من كل من أ.د/ محمد زكى جمعة ، أ.د/ سونيا محمد على ، أ.د/ على أحمد ابراهيم حول استبيان اجرى لمجموعة من مصدرى السلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبى للتعرف على العقبات التى تواجه الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبى، حيث صنفت الدراسة أهم المعوقات التى تواجه الصادرات إلى أربع مجموعات هى :

١- معوقات داخلية خاصة بارتفاع الرسوم على خدمات وفحص وإجراءات التصدير للاتحاد الأوروبى وتعدد جهات الفحص والرقابة وارتفاع تكلفة الشحن وضعف البنية الأساسية اللازمة للتصدير .

٢- معوقات خاصة بضعف القدرة التنافسية للنواتج والمؤسسات التصديرية .

٣- معوقات خاصة بالمستورد الأجنبى .

٤- معوقات خاصة بالنظام العالمى الجديد وسياسات الاتحاد الأوروبى .

• وبتقييم دور المؤسسات المساندة للتصدير الزراعى المصرى للاتحاد الأوروبى أشارت الدراسة إلى أن أكثر المؤسسات مساندة للمصدرين المصريين هو جهاز مكافحة الإغراق ونظام الصفقات المتكافئة، يليه جمعيات مستثمرى المدن الجديدة تليه الرقابة الصناعية وبورصة تسويق الخضر والفاكهة، ثم الاتحاد العام لمصدرى الحاصلات البستانية، وجمعية تطوير الصادرات البستانية، واخيرا جمعية رجال الأعمال للانتاج والتصنيع الزراعى .

كذلك قدمت ورقة بحثية بعنوان آثار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الصادرات الزراعية من أ.د محمد زكى جمعة ، أ. د سونيا محمد على ، أ.د على إبراهيم

واستعرضت الورقة فى البداية تعريف اتفاقية المشاركة ودور الاتحاد الأوروبى فيها، ثم انتقلت لقياس الآثار الاقتصادية لزيادة حجم الصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية وذلك من خلال فحص آثار خفض معدلات التعريفة الجمركية الحالية على صادرات بعض المنتجات الزراعية خلال مواسم سماح معينة، أو آثار زيادة حجم الصادرات نتيجة زيادة الحصص المسموح بها، حيث استخدمت نموذج التوازن الجزئى لتقدير الآثار الاقتصادية لزيادة حجم الصادرات من خلال عدة مؤشرات للرفاهية تمثلت فى :

١- صافى المكاسب الاجتماعية فى الإنتاج والزيادة فى فائض المنتج نتيجة زيادة الانتاج المحلى من هذه المنتجات عند ارتفاع أسعارها المحلية فى السوق المصرى.

٢- صافى الخسارة الاجتماعية فى الاستهلاك والانخفاض فى فائض المستهلك نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية لهذه المنتجات الزراعية بسبب زيادة الطلب عليها فى الاتحاد الأوروبى .

٣- صافى المكاسب الاجتماعية وهى محصلة الزيادة فى فائض المنتج والخسارة فى فائض المستهلك، علاوة على زيادة حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع الأسعار .

وتوصلت الورقة إلى أن الكمية المصدرة من المنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبى لا تتوقف على النوافذ المتاحة ( الحصص ) فى الاتفاقية للمنتجات المصرية بقدر ما تتوقف أساساً على مرونات الطلب أو الحصص الكمية وعرض هذه المنتجات محلياً وعلى أسعارها المحلية وأسعار تصديرها، ومن ثم فإن أى تغيرات تطرأ فى هذه المتغيرات الأساسية ستحدد آثار الرفاهية على الكميات المصدرة وعلى التغيرات فى فوائض المستهلك والمنتج والتى ستحكم النمط التى ستتخذه المتغيرات فى الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى .

كما قدم د/ محمود صادق العضيمى ورقته البحثية بعنوان " **المشاركة المصرية الأوروبية ، تقويم وآثار زراعية** " مستعرضا فيها أهم المتغيرات والمحددات العالمية والمتمثلة فى اتفاقية الجات واتفاقيات المشاركة، ثم تطرق إلى مفهوم المشاركة المصرية الأوروبية وأهم الفوائد المتحققة لمصر من انضمامها للاتفاقيات من جهة ثم الآثار المتوقعة لاتفاقية المشاركة على التجارة الخارجية المصرية من

ناحية أخرى، متوقعا انخفاض واردات القمح ودقيقه من ٢٤٪ عام ٢٠٠١ إلى حوالى ١٨٪ عام ٢٠١٠، وانخفاض واردات الذرة من ٩٪ إلى حوالى ٣٪ ، وزيت الطعام من ٩٪ إلى ٥٪ وانخفاض واردات السكر المكرر .

كما لاحظت الدراسة أن الاتفاقية أعطت سلعاً معينة ميزة تفضيلية مثل تقاوى البطاطس والألبان، فى حين تجاهلت كثيراً من السلع الاستراتيجية مثل القمح والسكر واللحوم الحمراء، حيث يتمشى هذا مع السياسة الحمائية التى يعطيها السوق للسياسة الزراعية الأوروبية، فعلى سبيل المثال أعطت الاتفاقية إعفاءا جمركيا لحصة متواضعة تراوحت ما بين ١٣ ألف طن من زيت الطعام ونحو ١٠ ألف طن من الأبقار ، وفى نفس الوقت لم تعط الاتفاقية أى ميزة تفضيلية للسكر الخام والمكرر ولحوم الدواجن .

وقد نوهت الدراسة إلى أن تقدير أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على التنمية الزراعية يجب أن يتناول أثره على التنمية الأفقية من زيادة للمساحة المنزرعة وإضافة أراضى جديدة عن طريق الاستصلاح فى جنوب الوادى أو فى سيناء ، وغيرها، حيث يمكن قياس هذا الأثر عن طريق تطبيق برامج جديدة، تساعد على توفير المياه للأراضى الجديدة أو القديمة، أما أثر الاتفاقية على التنمية الرأسية فيعكسه ما يمكن اضافته من تكنولوجيا جديدة للزراعة المصرية فى مجال الإنتاج النباتى أو الحيوانى .

وجاءت الجلسة الرابعة بعنوان " **مستقبل الأمن الغذائى العربى فى ظل المتغيرات المعاصرة** " حيث قدمت مجموعة من الأوراق البحثية جاد أولها بعنوان "**اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية**" من كل من أ.د/ سليمان عربيات ، أ.د/ محمد سمير الهباب

استعرضت الورقة فى البداية أهم الاتفاقات الخاصة بالشراكة الأوروبية المتوسطية بدءاً من الاتفاقيات الثنائية وحتى العلاقات المتعددة بين دول الاتحاد الأوروبى وغيرها من دول جنوب وشرق المتوسط .

ثم انتقلت الورقة واستعرضت أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية سواء كانت أهدافاً معلنة أو خفية بالإضافة إلى الأهداف الفعلية والمتمثلة فى توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدرات الشرق

الأوسط وتقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها، بالإضافة إلى التخلص تدريجياً من أعباء الدعم المالى المجرد والذى كان يقدم إلى دول شرق وجنوب المتوسط .

وفيما يتعلق بانجازات اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية فقد أشارت الدراسة إلى دخول اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ مع تونس والمغرب والسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى الأردن حيث تم توقيعها من قبل الجهات المعنية باستثناء البرلمان الأوروبى،وقد اتخذت معظم الدول برامج اقتصادية تنفيذية طموحة لتهيئة الجو نحو تطوير وتشجيع القطاع الخاص فى مجال الاستثمار، لذا فقد خصص الاتحاد مبلغ ٩ مليار يورو كمنح وقروض لتلك الدول .

وعلى الرغم من ايجابيات اتفاقيات الشراكة ، إلا أن هناك العديد من السلبيات التى ذكرتها الورقة والتى تمثلت فى تركيز الاتفاقيات على الجانب السياسى والأمنى وانضمام دول غير مشاطئة للبحر المتوسط للاتفاقية مثل الأردن وموريتانيا لاعتبارات خاصة ، حيث إن ذلك الإطار الإقليمى الجديد من شأنه تقسيم المجموعة العربية الكلية إلى دول متوسطية تدخل فى المشروع فيما عدا ليبيا، وأخرى غير متوسطية لا تدخل فيه، رغم أهميتها من الناحية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية مثل العراق والسودان واليمن والصومال .

كذلك فالمشروع المتوسطى ما هو إلا تجديد لاتفاقيات سابقة تحققت من خلال مفاوضات جماعية، بينما أجريت هذه الشراكة مع الدول بشكل منفرد مما أضعف قوة المفاوض لديها إلى جانب أن المعونات الأوروبية المخصصة ضمن برامج الشراكة مشروطة سياسياً واقتصادياً من الناحية السياسية، فهى مرتبطة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ، واقتصادياً بالشروط نفسها التى يقدمها البنك والصندوق الدوليان .

كما قدم د/ على عبد الرحمن على ورقته البحثية بعنوان "**دراسة تحليلية لمستقبل الغذاء فى العالم العربى حتى ٢٠٥٠** " ، أشار فيها إلى أن أهم مقومات الأمن الغذائى العربى هى الموارد الأرضية والموارد المائية والموارد البشرية والموارد المالية ، واستعرض كلا منها على حدة، مشيرا إلى أن مناطق كثيرة فى الوطن العربى تعانى من ندرة المياه المتاحة للاستخدام، بالإضافة إلى أن مناطق أخرى تعانى من عدم الاستغلال الكامل للموارد المائية المتاحة بسبب وجود مشاكل متعلقة بالاستثناءات الخاصة باستغلال تلك الموارد إلى جانب المشاكل السياسية والاقتصادية المتعلقة بالموارد

المائية .

وعن " **دور التجارة العربية البينية فى تحقيق الأمن الغذائى** " أشارت الدراسة المقدمة من د/ عبد الرحمن الخازندار إلى ضعف حجم التجارة العربية البينية حيث لا تتعدى ٨,٧٪ من حجم التجارة العربية الكلية، و إلى ضآلة حجم التجارة العربية الزراعية البينية حيث بلغت حوالى ٠,٩٨٪ من حجم التجارة العربية الكلية، وأن هناك عجزا فى الميزان التجارى الزراعى العربى بلغ حوالى ٢٠ مليار دولار، وأن حوالى ٩٠٪ من الواردات الزراعية العربية تأتى من خارج الوطن العربى مع ما يمثله ذلك من خطورة على الأمن الغذائى العربى ، كما أوضحت الدراسة أن هناك تركيزا جغرافيا فى التجارة الزراعية البينية العربية فى منطقة دون أخرى فبينما تتركز التجارة الزراعية البينية لدول المغرب العربى فيما بينها فإن التجارة الزراعية البينية لدول الخليج العربى يتركز معظمها فيما بينها مما يشير إلى ضرورة اتساع دائرة التكامل الزراعى العربى لتشمل العالم العربى كله ,وما يترتب على ذلك من تنوع وعدم تركز التجارة الزراعية العربية البينية .

وفى معرض الحديث عن دور التجارة العربية الزراعية البينية فى تحقيق الأمن الغذائى أشارت الورقة إلى أن هذا الدور يتحقق من خلال هدفين رئيسيين الأول يتمثل فى تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل الزراعى العربى من خلال تحويل الصادرات الزراعية العربية إلى صادرات زراعية عربية بينية ,الأمر الذى يترتب عليه رفع نسبة تغطية الصادرات للواردات، وبالتالى رفع نسبة الاكتفاء الذاتى العربى .

والثانى ويتمثل فى تحقيق التكامل الزراعى العربى فى مجال الإنتاج الزراعى من خلال إقامة المشروعات الزراعية فى ضوء المتاح من الامكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية بهدف الوصول للاكتفاء الذاتى العربى وخاصة فى مجال الحبوب واللحوم.

كما قدم د. وجدى هندى إبراهيم دراسة بعنوان " **تطور قيم صادرات وواردات الدول العربية بالنسبة لقيم الصادرات والواردات العالمية فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠** " ، استعرض فى بدايتها الأنواع المختلفة للتكتلات والمجموعات العالمية مشيرا إلى أن التقسيم العالمى كمجموعات من التكتلات الاقتصادية قد واكبه تغيرات فى أنماط الحماية للعلاقات التجارية بين الدول حيث تطورت تلك الأنماط من حماية مباشرة مثل التعريفات الجمركية إلى أنواع أخرى من الحماية غير

المباشرة مثل وجود القيود التصديرية وإجراءات مواجهة الإغراق وفرض الرسوم التعريفية والتى لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية .

ولاحظت الدراسة عند مقارنتها لتطور قيم صادرات وواردات الدول العربية بالنسبة لقيم الصادرات والواردات العالمية أن هناك مجموعتين داخل الدول العربية :

المجموعة الأولى : وتتميز بوجود فائض فى الميزان التجارى لها خلال فترة الدراسة والمجموعة الثانية وهى التى تتميز بوجود عجز فى الميزان التجارى لها خلال نفس الفترة ، وأن المجموعة الأولى هى فى الأساس دول مصدرة للبترول الخام لا تعانى من أى عجز فى الميزان التجارى باستثناء مصر والتى تشكل قيمة صادرات البترول بها بالنسبة لإجمالى قيم صادراتها خلال فترة الدراسة أكثر من ٥٠٪ إلا أنها تعانى من عجز فى الميزان التجارى وقد يرجع ذلك إلى حد كبير إلى إقامة المشروعات طويلة الأجل مثل شرق التفريعة، وتوشكى، والمناطق الاستثمارية المختلفة والتى لزم لاقامتها استيراد سلع رأسمالية بقيمة كبيرة ظهرت فى جانب الواردات دون عائد سريع يقابلها يمكن أن يستغل فى إنتاج سلع يتم تصديرها لمعادلة جانب الواردات .

كما أشارت الدراسة إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية بالنسبة للصادرات العالمية وأن هناك زيادة فى نسبة الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية تبلغ نسبتها حوالى ١٦٦١,٦٦٪ حيث يعتبر هذا المؤشر فى غير صالح الدول العربية .

ونوهت الدراسة لأهمية استفادة الدول العربية المستوردة للسلع الزراعية المدعمة من الفترة الانتقالية التى حددتها الاتفاقية بزيادة انتاجها من هذه السلع لتقليل اعتمادها على الاستيراد ، واتباع السياسات الكفيلة بتشجيع الصادرات وأهمها دراسة الأسواق الخارجية وتخفيض الأعباء الضريبية وتخفيض أعباء التمويل وتبسيط الإجراءات .